Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فإذا كان الله ، عز وجل ، عالماً غنياً حكيماً فقد تأكد فى حقه كل كمال ويستحيل منه فعل القبائح ، لأنه فقد الداعى والصارف لهذا الفعل ومن فقد داعيه وخلص صارفه استحاله منه فعل ذلك . والداعى إلى ذلك هو الجهل وهو مدفوع بالعلم ، والصارف عن العقل هو العلم والغنى .

وسواء أكان الداعى شرطاً فى الفعل كما قال الشيخ **أبو الحسن البصرى** أو لم يكن شرطاً ، كما قال الشيخ **أبو هاشم الجبائى** ، وهو رأى أغلب المتكلمين ، فحصول الصارف يكفى فى منعه من الفعل ، وإذا بطل فعله ، تعالى ، للقبيح تقرر **قانون الحكمة** واستقر أمره (١) .

٥- وربما وقع الخلاف بين المتكلمين كما يذكر ذلك **ابن الوزير اليمنى** إلى" أن قوماً ممن أثبتوا الحكمة غلوا فى ذلك فأوجبوا معرفة العقول للحكمة بعينها على جهة التفصيل ، فجاءوا باشياء ركيكة ، فرد عليهم ذلك طائفة من **الأشعرية**، وغلوا فى الرد ، وأرادوا **حسم مواد الاعتراض بنفى التحسين العقلى** ، واستلزم ذلك نفى الحكمة ، فتجاوزوا الحد فى الرد ، فوقعوا فى أبعد مما ردوه وأشد ، وخير الأمور أوسطها (٢) ".

٦ – وإذا سئل الأشاعرة هل يجوز أن يأمر الله بما لا يريده ، وهل من الحكمة أن يأمر عباده بما لا يريد منهم ؟!..

نجد إجابتهم بالإيجاب ، من ذلك ما يذكره **الباقلانى** فى "**التمهيد**" من أن هذا مما ورد فى القرآن ، واتفق عليه سلف الأمة ، فقد أمر الله إبراهيم بذبح إسماعيل عليهما السلام ، ولم يرد ذلك منه بل نهاه عنه بعد ذلك وفداه من الذبح (٣) .

ويمكن نقد هذا الكلام بالقول بأن حدث كان اختبار من الله لنبى من أنبيائه فهو يخصه ، ولله أن يختبر خلقه بما شاء حسب قدرا تهم وحكمته فى إبتلائهم ، وهذا يعنى أن ما حدث لم يكن تكليفاً يشترك فيه مع الأنبياء عموم البشر ؛ ولا هو مما تجرى به العادة ؛ وكذلك ليس مما يتعبد به ، الله فى شريعة منزلة .

---

(١) انظر يحيى بن حمزة : الرائق فى تنزيه الخالق ؛ ٣٥ و .. وقد اشرنا من قبل لبعضه .

(٢) انظر ابن الوزير : ايثار الحق ؛ ص ١٩٤ ، طبع دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٣ م .

(٣) انظر الباقلانى : التمهيد ، ص ٣٢٠ ، تحقيق عماد الدين حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت طبعة أولى ١٩٨٧ م